157 سلسلة محاضرات الإمارات

الاقتصاد والسياسة في عالم مضطرب

جيجوش كولودكو



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

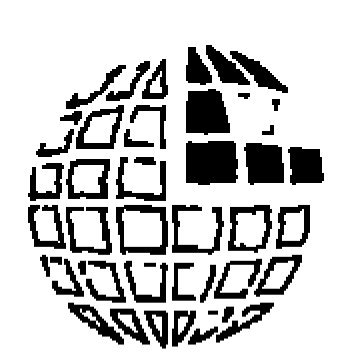
رئيس التحرير **راشد سعيد الشامسي**

سلسلة محاضرات الإمارات

- 157 -

الاقتصاد والسياسة في عالم مضطرب

جيجوش كولودكو



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 2 نيسان/ إبريل 2012

الطبعة الأولى 2013

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-643-8

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-644-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

«نظراً إلى أن كثيراً من الأمور تقع في وقت واحد بعينه، فإن ثمة أشياء تحدث كما يُقدَّر لها أن تحدث». هذه العبارة، التي أعيد ذكرها هنا كمبدأ توجيهي، إنما تشكّل حجر الزاوية لما أسمّيه "نظرية التنمية التصادفية" coincidence theory of development؛[1] التي تعني، من حيث الأساس، تفسيراً مقارناً متعدد الأبعاد لجوهر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وآلياتها باعتبارها عملية تاريخية. بيد أنها -أي النظرية- قد تكون ذات نفع كبير في ظروف وأوضاع أخرى؛ ومنها، على سبيل المثال، تفسير أسباب الأزمة الاقتصادية الكبرى التي نشبت خلال الفترة 2008-2010، وآلياتها. وبرغم أن هذه الأزمة غالباً ما تقترن وصفياً بهذا الإطار الزمني، فإن جذورها تمتد إلى حقبة تسبق عام 2008 بكثير، فيما ستظل عواقبها تفعل فعلها طويلاً بعد عام 2010.

الطابع المميّز للأزمة الراهنة

نحن في ظل أزمة مثل هذه إنما نتعامل مع شيء أكثر خطورة من مجرد تراجع مؤقت في النشاط التجاري وانخفاض في مستويات الإنتاج المثلى. ومع أن هذه ما برحت تقاس، تقليدياً، باستخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد صار لزاماً التخلي تدريجياً عن هذا المعيار، والاستعاضة عنه بآخر من طراز أعلى يتمثل في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.[2] وإذا بدا صحيحاً القول إن الأزمة الراهنة هي الأكثر شمولاً

واتساعاً على الصعيد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وهي الفترة التي تمتد إلى أجيال ثلاثة، فإن وصف الأزمة الراهنة بأنها ركود مؤقت ليس إلا تبسيطاً للوقائع لا يمكن قبوله، سواء فكرياً أو سياسياً. فعند النظر إليها عبر منظار عام يأخذ كل شيء في الحسبان –وهو ما يحلو لنا فعله نحن خبراء الاقتصاد– فالأزمة، إذاً، تُعد من حيث المبدأ في حكم المنتهية؛ ولا سيما أن مستوى الإنتاج العالمي كان خلال الربع الرابع من عام 2009 قد عاود ارتفاعه من جديد. غير أن الأزمة، ولسوء الحظ، لم تنتهِ بعد، نظراً إلى أنها تتخطى بعيداً حدود ميدان الإنتاج الذي يضيق فهمه عادة.

لقد بدأنا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأوضاع اقتصادية آخذة في التحسن وبمعدلات نمو اقتصادي مواتية. فالناتج العالمي الإجمالي (GWP) قد شهد خلال السنوات الثلاث الأولى من هذا العقد ارتفاعاً بنسبة 9.6٪، ونمواً سنوياً بلغ متوسطه 3.1٪ (بنسبة 2.4٪ و3.0٪ و3.9٪ في الأعوام 2001 و2002 و2003، على التوالي). وظلَّ هذا التصاعد بادياً للعيان في الفترات اللاحقة أيضاً، خاصة في السنوات الثلاث التي سبقت الأزمة. فقد تصاعد الناتج العالمي الإجمالي في الفترة من عام 2005 إلى عام 2007 بنسبة 15.5٪، ما يعني نمواً سنوياً يزيد معدله على 4.9٪ (ارتفع في الأعوام 2005 و2006 و2007 بنسبة 4.9٪ و5.0٪ و4.9٪، على التوالي). وعند احتساب هذا المعدل على مستوى سكان العالم (الذي يقارب تعداده اليوم سبعة مليارات شخص، أي ضعف ما كان عليه في عام 1960، وثلاثة أضعافه قبل قرنين من الزمان)، فهو المعدل الأعلى في التاريخ المدوّن للجنس البشري.[3] وفي وقت لاحق، يحلّ التباطؤ الاقتصادي، وتنشب أزمة "2008–2010" عندما لم يزدد

الناتج العالمي الإجمالي إلا بنسبة 4.9٪، وهذا يعني تحقق معدل نمو سنوي قدره 1.6٪ (وكانت نسبته في الأعوام 2008 و2009 و2010 قد بلغت: 3.0٪ و-1.1٪، و3.1٪، على التوالي).[4] وخلال سنوات الأزمة الثلاث، جاءت القيمة الكلية للناتج العالمي الإجمالي مساوية لقيمة سنة واحدة من السنوات التي سبقتها. وينبغي التذكير هنا بأن مؤشراً كهذا يعكس أيضاً نصيب الفرد الواحد من معدل نمو الإنتاج الذي بلغ 0.5٪ فقط سنوياً.

وقد يسأل سائل يتطلع إلى الأزمة من الخطوط الجانبية: علامَ كل هذا الفزع لمجرد أن مستوى الإنتاج انخفض بنسبة 1٪ فقط في عام 2009؟ فخلال عقد كامل من الزمن، ارتفع مستوى الإنتاج الكلي بنسبة تصل إلى 40٪؛ وعليه، فإن انخفاضاً كهذا ليس إلا تغيراً ضئيلاً غير ذي أهمية تذكر. هذا فضلاً عن أن مؤشر داو جونز كان في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2009 قد تخطى مرة أخرى حاجز العشرة آلاف نقطة؛ وبالتالي فإن الأزمة -على ما يبدو- قد انتهت، ما دامت أسواق الأسهم قد استجابت وفقاً لذلك. ولكنها، مع ذلك، لا تزال قائمة. فلماذا؟

يمكن القول، ابتداءً، إن المؤشرات التي جرى إيرادها هنا تظهر ديناميات الناتج العالمي الإجمالي التي تُقدَّم سنوياً كقيم وسطى لكل العالم؛ والعالم، كما نعرفه، متنوع من حيث النمو والإنتاج بشكل يكاد يثير الاستغراب. ويكفي أن نذكر أن مؤشر إجمالي الإنتاج العالمي كان في السنوات الثلاث الأولى من العقد قد ارتفع بنسبة 3.1٪ في المتوسط سنوياً، في حين لم يزد هذا المؤشر على 1.6٪ فقط بالنسبة إلى مجموعة "الدول الغنية" (وأعني بها

اقتصادات الدول الأكثر تطوراً التي لا يزيد عدد سكانها كلها على مليار نسمة).[5] أما في حالة مجموعة "الدول النامية"،[6] التي يقطنها ما يربو على 5.8 مليار شخص، فيرتفع هذا المؤشر ليصل إلى 4.3٪. وخلال الفترة ما بين عامي 2005 و2007، بلغ مؤشر ديناميات الناتج العالمي الإجمالي آنفة الذكر 2.8٪ و7.7٪ في مجموعتي الدول أعلاه (على التوالي)؛ بل إن التباين فيما بينهما غدا أكثر وضوحاً خلال أزمة 2008–2010، فلم يزد هذا المؤشر في المجموعة الأولى على -0.5٪، بينما بلغ في الأخيرة +4.3٪. وإن كان النظام الاقتصادي العالمي قد تغير، فقد تغير نحو الأفضل؛ لأنه يقلص التباين الهائل، الناجم عن عملية التطور التاريخي، ما بين معدلات الإنتاج ومستويات المعيشة في البلدان المتقدمة جداً وفي تلك الدول المتخلفة نسبياً. وقد جاءت هذه الأزمة لتعجّل عملية تقليص هذه الفجوة، التي ينبغي اعتبارها جهداً واعداً. وهنا نشير إلى أن نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين (محسوباً وفقاً لمكافئ القوة الشرائية [PPP]) كان، حتى عام 2000، لا يشكل سوى 6.7٪ من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية (2377 و35252 دولاراً/ مكافئ قوة شرائية، على التوالي)؛ في حين اقتربت هذه النسبة في عام 2010 من 15٪ (أي 7200 و47400 دولار/ مكافئ قوة شرائية).[7]

ثانياً، إن ما نشهده اليوم هو أزمة إعادة توزيع أكثر مما هي أزمة إنتاج. فالتقلبات التي اقترنت بمعدلات الاستهلاك وبحجم الاستثمارات على وجه الخصوص، كانت أعمق بكثير من تلكم التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي نفسه. ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى الفوارق الكبيرة ما بين منطقة وأخرى، أو ما بين هذا القطاع الصناعي وذاك. وكان لا بد لآثار حالات الاختلال

والتعثر أن تكون أشد وقعاً على دول شرق أوروبا مقارنة بوقعها على أمريكا الشمالية. وبالمقارنة ما بين دول شرق أوروبا وغربها، فقد كان نصيب الأخيرة من المعاناة هو الأكبر. ولو أننا ربطنا حالة الخلل التي شهدتها عملية التوزيع في الاقتصاد الأمريكي (وإن ليس حصراً عليه)، فالأزمة هذه المرة أشد وطأة بكثير على "وول ستريت" مما هي على "المجال العام الرئيسي"، وأعني بهما: قطاع أسواق المال والأسهم، وشريحة العاملين بأجر (على التعاقب). أو لنقُل إن تأثيرها في الموظفين "ذوي الياقات البيض"، بالمقارنة مع ما جرى في الماضي، كان أقوى نسبياً مما هو في العمال "ذوي الياقات الزرق"؛ وهي بالتأكيد ألحقت بصناعة السيارات ضرراً أكبر من ذلك الذي أوقعته بالصناعات الغذائية. أما على نطاق أوسع، فإن آثار إعادة التوزيع لسوف تتنوع إلى حد كبير، سواء على الصعيد العالمي، أو على مستوى الاقتصادات الوطنية كل على حدة.

ثالثاً، إن الاتجاهات السائدة حالياً في الأسواق المالية، كالتحركات الإيجابية التي عبّرت عن نفسها في تزايد طلبات الإدراج على جداول أسواق الأوراق المالية (البورصات)، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها مؤشراً إلى عودة "مياه" الاقتصاد إلى "مجاريها" الطبيعية (هذا إذا جاز لنا الافتراض وجود وضع كهذا على الإطلاق). بل إن ما يحدث أحياناً هو العكس تماماً؛ فعمليات المضاربة في الأسواق المالية قد تكون أحد ردود الفعل المجافية للصواب؛ ومن الجائز أنها في بعض الأحيان، وجراء الفصل الزائد عن الحد ما بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، قد تصبح، في واقع الأمر، عارضاً من أعراض أزمة الإنتاج، أو حتى سبباً من أسبابها.

رابعاً، غالباً ما يعقب حالات الاضطراب والتعثر في مجالي الإنتاج والتجارة تراجع في فرص العمل، يليه تلقائياً ارتفاع في معدلات البطالة، فيما يشهد تزايداً مستمراً إبّان المرحلة التي يأخذ فيها الاقتصاد العالمي باسترداد عافيته. وثمة تقديرات تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل في العالم كان في نهاية عام 2009 أعلى بما يتراوح بين 60 و80 مليون عاطل، مما كان عليه قبل عام ونصف العام من ذلك التاريخ. والعدد آخذ في الازدياد، ليس فقط في البلدان التي أصابها الركود الاقتصادي بالضرر، أو ما زالت ترزح تحت وطأته، بل أيضاً في اقتصادات استطاعت تفادي الوقوع في هاويته، لهذه الأسباب أو تلك. فالخط البياني لمعدل البطالة يومئذٍ كان يتجه نحو الارتفاع في كل من الولايات المتحدة وألمانيا والصين والهند؛ بل إنه في الأولى كان الأعلى على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وبالمثل، ففي الاتحاد الأوروبي كان هذا المعدل قد أوشك على الاقتراب من نسبة 10٪، أو ما يعرف بـ "العتبة السيكولوجية". وإن كانت نسبة البطالة ستشتمل على أولئك العاطلين الذين لم يتم تسجيلهم رسمياً تحت هذا الوصف، وعلى الذين يعملون بدوام جزئي، فإنها –أي النسبة– ستزداد، في حالة الولايات المتحدة، إلى أكثر من 16٪. وفي بولندا، شهد معدل البطالة ارتفاعاً مذهلاً حين ازداد جيش العاطلين بمقدار 700 ألف عاطل بعد مضي سنتين ونصف السنة على الانهيار الذي أصاب البلاد عام 2007؛ أي أنه قفز من 8٪ إلى 13٪، على الرغم من أن بولندا كانت قد نجحت في تخطي هذه الأزمة من دون الانزلاق إلى مستنقع الركود الاقتصادي؛ إذ حقق

الناتج المحلي الإجمالي فيها في عام 2009 نمواً بنسبة 1.7٪. وعلى وجه التعميم، فإن تقلبات معدل العمالة لا تسلك مساراً منطقياً أو منتظماً؛ وهي عادة تخلّف في قطاعات اقتصادية مختلفة آثاراً سلبية أشد حدة من تلك التي تطول الاقتصاد كله؛ لا في الصناعات التي يُخصَّص إنتاجها لأغراض التصدير وحسب، بل في صناعات البناء والسيارات أيضاً. وعليه، ففي سوق العمل يمكن للمرء أن يلاحظ أيضاً نشوء عملية إعادة توزيع شاملة واسعة النطاق، لا تلقي بظلالها على الجانب الاقتصادي فحسب، بل على البعد الاجتماعي لهذه العملية أيضاً.

خامس هذه العوامل، وأكثرها أهمية في تقديري، هو أن الأزمة الراهنة تعد جوهرية من حيث الأساس، بمعنى الأزمة الشاملة التي تفعل فعلها في النظام بأسْره. ومهما بدت درامية أو مثيرة للاهتمام، فهي ليست مجرد حالة أخرى من تلك الحالات التي ترتبط بما يسمّى "دورة الأعمال" business cycle، ليس إلا؛ بل هي واحدة من الأزمات المنهجية للرأسمالية المعاصرة؛ وهي بالتحديد إحدى أزمات مذهب الليبرالية الجديدة (أو النيوليبرالية neoliberalism)، أحد الأطوار الجينية للرأسمالية الذي بسط هيمنته على غالبية دول العالم خلال فترة حياة الجيل الماضي. وإذا كانت الحال كذلك، فالحديث عن نهاية للأزمة لا يمكن قطعاً أن يقتصر على مجرد وضع حد للاتجاهات السلبية التي تكتنف عملية الإنتاج، أو على الارتداد من قعر هوّة الركود والعودة إلى مسار النمو.

أكان يمكن تفادي الأزمة؟

على الرغم من أن هذا السؤال ما انفك يُطرَح في أحيان كثيرة، فإن سؤالاً عاماً كهذا قد لا يجد أحد بوسعه الإجابة عنه بشكل صحيح طالما كان ضرورياً تحديد الإطار الزمني الذي يرتبط به؛ بمعنى تحديد المنظار الذي يعود بالزمن إلى الوراء والذي كان سيمكن من خلاله تفادي وقوع الأزمة الحالية. ولعل أي جواب عن هذا السؤال سيأتي مختلفاً، مرة إن كان أحدنا قد تساءل عن مثل هذا الاحتمال قبل ثلاث سنوات، ومرة إن كنا سنحلل فترة السنوات الثلاث عشرة المنصرمة، ومرة ثالثة لو أننا تطلعنا إلى المستقبل (الذي أصبح اليوم حاضراً) عبر منظور الأعوام الثلاثين الماضية. ومن شأن أي مقاربة ترتكز أساساً على هذه الفترات الزمنية أن تشدد الاهتمام على جوهر الأزمة الراهنة من خلال الكشف عن أسبابها وآلياتها وعواقبها. وقبل كل شيء، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالمستقبل والخطط المقترحة للتحرك، ينبغي أن تكون غنية بالمعلومات المفيدة جداً لقطع دابر أي اختلالات واضطرابات مماثلة ابتداءً من الآن وعلى مدى السنوات المقبلة، سواء كانت ثلاثاً، أو ثلاث عشرة، أو ثلاثين. وهنا يجدر التذكير بأن "الحاضر" إنما هو "مستقبل" الماضي.

بات واضحاً اليوم أن الأزمة العالمية هذه لم يكن تفاديها ممكناً قبل ثلاث سنوات. فالهوة الفاصلة ما بين القطاع المالي، الميال إلى المضاربة، والاقتصاد الحقيقي المنتج (الذي يمد البشر بكل السلع والخدمات الضرورية لا لديمومة الحياة فحسب، بل لتعزيز الإنتاج نفسه أيضاً) قد اتسعت كثيراً إلى الحد الذي لم يعد عنده إنجاز التعديل المطلوب ممكناً إلا بوقوع ما يمكن تسميته "صدمة

الأزمة". فما عجزت السياسة عن تحقيقه من قبل قد حققته الأزمة لاحقاً؛ ويا لها من وسيلة مكلفة إلى أبعد الحدود لإحداث التعديلات! فقبل ثلاث سنوات، كانت القيم والاعتبارات ذات الصلة بالممارسات والنشاطات الاقتصادية السليمة قد تهاوت؛ وحتى لو أن الحال لم تكن كذلك في كل مكان، فالآثار السلبية قد طالت الكثير من أجزاء عالمنا شديد الترابط من الناحية الاقتصادية، خاصة ما يُعرف بـ "مركز الزلزال"، وأعني به الولايات المتحدة الأمريكية. وبدا أن الانهيار كان هائلاً وعميقاً بحيث لم يعد بوسع أي قوة سياسية ضمن المؤسسات القائمة أن تفعل شيئاً لوضع الاقتصاد من جديد على سكة النمو الخالية من الأزمات. وبدت جليّة أيضاً ضخامة الخلل الذي أصاب الاقتصاد العالمي في توازنه.[8]

ولكن، على الرغم من المراحل المتقدمة التي بلغتها العولمة في تطورها،[9] فما برح اقتصاد كوكبنا مجزّأً إلى نحو من 200 اقتصاد وطني، وليس إلى عدد من هياكل موحدة ومتكاملة كبيرة، كالاتحاد الأوروبي، أو رابطة الدول المستقلة، المتخلفة مؤسسياً. ومهما يكن من أمر، فإن السمة المميّزة لجميع الاقتصادات هي غياب ما يعرف بميزان الحساب الخارجي، الذي يعبر عن نفسه بشكل عجز (غالباً) أو فائض (نادراً) ماليّ في ميزان الحساب الجاري. وإن جاز لنا التغاضي عن أي أخطاء وحالات سهو محاسبية، أو عن خسائر غير عادية، فإن الفوائض والعجوزات ستوازن كل منهما الأخرى على النطاق العالمي، والمحصلة النهائية هي الصفر. ومع ذلك، فلو أننا جمعنا معاً قيم عجوزات الحسابات الجارية وفوائضها كلها، وربطنا المجموع النهائي لها بصورة ما بالناتج العالمي الإجمالي (GWP)، فهو لم يكن في عام 2008 ليشكل

سوى 6٪ تقريباً منه![10] فكيف كان سيمكن، والحال هذه، تفادي الوقوع في أزمة في ظل اختلالات بنيوية بهذا القدر؟

وماذا عن الحال قبل 13 عاماً؟ أكان ممكناً وقتذاك، أي في عام 1997، تجنب نشوب مثل هذه الأزمة التي نشهدها اليوم؟ ومع أن الجواب، في هذه الحالة، سيزداد تعقيداً، فإن ثمة محاولات كانت قد بُذلت بالفعل. فقد نشب جدل حاد ومثير للخلاف بين دعاة نظرية "النقدية" monetarism (الأساس الذي يرتكز عليه مذهب "النيوليبرالية")، وأنصار المدرسة "الكينزية الجديدة" neo-Keynesianism، التي يبدو أنها تشهد انبعاثاً في العديد من الأوساط ذات الصلة؛[11] وإن هي ليست بالدواء الشافي لكل العلل والأمراض المعاصرة. وعلى وجه الخصوص، فقد نشبت معركة كبيرة بين التيار الداعي إلى انتهاج سياسة بعيدة المدى تقوم على التحرر التام من كل القيود والضوابط الحكومية، في جهة، ودعاة التدخل المبرَّر للحكومة، في الجهة الأخرى؛ أي بين مناصري نظام السوق الحرة التي لا تخضع لأي قيد أو ضابط، ومؤيدي نهوض الحكومة بدور نشط في هذا المجال. ومهما يكن، فقد كان يمكن في العديد من بلدان العالم التصدي لهذه "الهجمة النيوليبرالية" كلياً، سواء – وعلى سبيل المثال لا الحصر – في بلد كبير كالصين، أو في آخر صغير جداً مثل سلوفينيا. أما في بلدان أخرى، فلم يكن هذا ممكناً إلا في فترات منتظمة وعلى نحو دوري؛ ومن هذه، مثلاً، الهند، أو بولندا، أكبر دول أوروبا الشرقية في حقبة ما بعد الاشتراكية، وذلك عبر تنفيذ بنود "استراتيجية من أجل بولندا" Strategy for Poland للفترة 1994–1997. وفي بلدان أمريكية لاتينية عدة (كتلك التي اختارت، تعبيراً عن حسن نيّاتها،

أن تتعهد بالتزام مبادئ ما بات يطلق عليه "إجماع واشـنطن" Washington Consensus، وسماحها بفرض هذه المبادئ عليهـا)، جـرى اتخـاذ خطـوات وإجراءات غـير تقليديـة لا تـزال لهـا الغلبـة في البرازيـل والأرجنتـين. وفي الولايات المتحـدة الأمريكيـة والمملكـة المتحـدة بُـذلت محـاولات للخـروج بمفهوم مختلف للنمو. ومهما يكن، فلا المدرسة "الكلينتونيـة" Clintonism، التي استوحاها الديمقراطيون، ولا "البليرية" Blairism العُمالية التي طُبقت (على نحو يفتقر إلى الإقناع والتجانس) في المملكـة المتحـدة، قـد استطاعت كبح جماح العاصفة النيوليبرالية؛ ومن هنا جاء نجاح هذه الأخيرة عند مطلع القرن في الفوز بموقع محوري طاغٍ، سواء في صميم النظام الاقتصادي نفسه، أو في إطار السياسات الاقتصادية المتبعـة: فـما كـان بالإمكـان منـع انطـلاق الفراشة صوب ألسنة اللهب.

ولو عدنا ثلاثين عاماً إلى الوراء، فهل كان بوسـع أحـد يومـذاك تجنـب أزمة متعددة المراحل والمستويات كهذه؟ الرد، بطبيعة الحال، سـيأتي إيجابيـاً. ففي ظل ظروف اتساع نطاق العولمة في ذلك الوقت (وكذلك بعد عقـد مـن الزمن يوم اكتسبت تحولات النظم السياسية في حقبة ما بعد الاشتراكية زخماً قوياً) كان كافياً تجنب الوقوع في شراك "النيوليبرالية"، والمضي قدماً، عوضـاً عن ذلك، نحو المستقبل على المـسار الـذي اختطـه أُنمـوذج اقتـصاد الـسوق الاجتماعي. فقد اشتملت قائمة السمات المميّزة لهذا الأنموذج على شرطين لا غنى عنهما، وهما بناء التماسك الاجتماعـي و"المأسـسة" الاقتـصادية، اللـذان يمهدان الطريق لتطوير روح المبادرات الريادية الذاتية، مـع مراعـاة احتفـاظ الدولة في الوقت عينه بدورها في مراقبة التوزيع المتوازن للإنتـاج المتـأتي مـن

ارتفاع مستوى إنتاجية الأيدي العاملة، ومن تحسين كفاءة رأس المال، فضلاً عن الرعاية الحقّة للبيئة الطبيعية والجوانب الثقافية للتنمية. غير أن العالم سلك مساراً مغايراً بفعل أسباب متنوعة عدة، منها: مظاهر الجشع ذات الطابع العدواني، وتزايد التحركات قصيرة النظر من الناحية السياسية؛ والموقف الضعيف نسبياً الذي تتخذه الدول الإسكندنافية على الساحة الدولية، وهي التي تتبنى نظاماً لاقتصاد السوق الاجتماعي يؤدي وظيفته على أفضل وجه؛ وانشغال كل من الدولة الألمانية (التي كانت قد توحدت لتوّها)، واليابان (خلال أزمتها البنيوية) بشؤونهما الخاصة؛ وظاهرة سذاجة النخب الفكرية والسياسية في البلدان ذات "الأسواق الصاعدة" (التي كان حضورها في البلدان التي شهدت تحولات ما بعد الاشتراكية أكبر مما هو في أي مكان آخر من العالم). لذا، يجب على المرء أن يكون قادراً على استخلاص استنتاجات تختص بالمستقبل؛ ولكن عليه الانتباه إلى أن المقصود بعبارة "أن يكون قادراً" هو امتلاك الكفاءة الفكرية والإرادة السياسية، الأمر الذي ليس هناك ما يضمن تحققه مستقبلاً.

النيوليبرالية: منشأ الأزمة العالمية

يكمن منشأ الأزمة عميقاً في صميم المذهب النيوليبرالي الرأسمالي؛[12] فهي لا يمكن أن تنشب في بلدان تتبنى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي كالدول الإسكندنافية، مثلاً؛ وإنما في ظل أوضاع يفرزها النموذج النيوليبرالي الأنجلو-أمريكي. وصدمة شديدة من هذا النوع لا تحدث عادة إلا نتيجة تزامن العديد من الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية (والتكنولوجية أيضاً، نظراً إلى أن حدوث صدمة كهذه ربما ما كان ممكناً في

غياب شبكة الإنترنت). كما أن تداخل هذه الظروف والأوضاع فيما بينها بهذا الشكل أو ذاك –والذي أفضى إلى تراكم ظواهر وممارسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة– ما كان هو الآخر ليحدث إلا في حال نشوء مزيج فريد من نوعه من مُثل وقيم ومؤسسات وسياسات تجسد خصائص النزعة النيوليبرالية وسماتها تجسيداً نموذجياً.

ومما لا شك فيه أن هذه المثل والقيم تغالي في تقويمها لمذهب الفردانية individualism. فهي تميل، دونما داعٍ، إلى تكريس ظاهرة الجشع عندما ترتقي برذيلة من هذا النوع إلى مستوى الفضيلة، وتضعها في مصافّ القوى الدافعة للنظام الاقتصادي؛ بل إنها تضرب عُرض الحائط بجوانب التماسك الاجتماعي للاقتصاد، ولا تضع الإنسان في موقع المركز من العملية الإنتاجية، وإنما هو المال ما يشغل هذا الموقع. وبقدر تعلق الأمر بهذه القيم، فإن النيوليبرالية تمضي إلى ترجمة كل شيء تقريباً إلى قيمة مالية/ نقدية، ما دام من الممكن، ومن المفيد أيضاً –وفقاً لهذا المبدأ– المتاجرة بكل ما من شأنه تحقيق الأرباح، سواء أكانت حقيقية أم متخيلة؛ ولا ننسى بطبيعة الحال الآمال غير المنطقية التي تُعلق على جني الأرباح. وعلى الصعيد المؤسسي، فقد جعلت النيوليبرالية من الدولة وقوانينها عدواً لها. فهي وظفت وسائل الإعلام (بدهاء شديد لا بد من الإقرار به) بهدف التلاعب بالرأي العام وتضليله، كما أنها استغلّت ما تتمتع به فئات معينة من خبراء العلوم الاجتماعية (والاقتصادية بخاصة)، وللأسف الشديد، من براعة في تشكيل مواقف الرأي العام وتوجيهها؛ من أجل فرض صورة للدولة ككيان صغير، وأنه، بالتالي، كيان ضعيف، تتضاءل قدرته على أداء دور فاعل في نشاطات السوق وفعالياتها التي تحدث بصورة تلقائية أو عفوية. أما

على أرض الواقع، فإن الدولة، جنباً إلى جنب مع السوق، تشكل "المؤسسة الكبرى (السوبر)" المحورية بالنسبة إلى الاقتصاد الحديث. فأي نجاحات اقتصادية ذات آثار بعيدة المدى لن تجد طريقها إلى التحقق إلا بتفاعل ذكي ما بين قوة "اليد" الخفية للسوق، و"عقل" الحكومة المرئي. وهذا ينطبق بشكل خاص على دول "الأسواق الصاعدة"، وإن ليس حصراً عليها. فقد بات ما يعرف بـ "التدخل المؤسسي" ضرورة أساسية من ضرورات الرأسمالية المعاصرة، الأمر الذي لم يلقَ قبولاً من لدن المدرسة النيوليبرالية بسبب القيم التي تتبناها، والاهتمام الذي توليه -وهو الأهم- لحماية مصالح معينة لمجموعات بعينها.

وبقدر تعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية لهذه المدرسة، فهي تخلط ما بين المقاصد ومناهج التطبيق. فالغاية المتوخاة من هذه السياسات هي التنمية المستدامة بعيدة المدى؛ وحريّ بها أن تكون مستدامة، ليس اقتصادياً فحسب، بل اجتماعياً وبيئياً أيضاً. وما معدلات التضخم المتدنية، وأسعار الفائدة الإيجابية، والموازنات المتوازنة، وعمليات الخصخصة المتسارعة، وأسعار صرف العملات، ثابتة كانت أو متقلبة، والضرائب (المتدنية، بطبيعة الحال)، إلا أدوات ووسائل بوسع السياسة أن توظفها. فمن غير الممكن إخضاع أي سياسة أو استراتيجية اقتصادية لمؤشرات معينة؛ ما دامت لا تعكس سوى ظواهر وعمليات تنتمي إلى تلك المجالات. وبهدف تحسين الوضع المالي لمجموعات ضيقة من النخب على حساب الأغلبية في المجتمع، فقد دأبت النيوليبرالية في الميدان السياسي على استخدام أفكار ليبرالية معبِّرة من قبيل: الحرية، والديمقراطية، والملكية الخاصة، وروح المبادرة والابتكار، والمنافسة،

والحرية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن دعم مثل هذه الأفكار بدعوى "خدمة الصالح العام"، من ناحية، واستخدامها لمصلحة الأقلية على حساب الأغلبية، من ناحية أخرى، يمثلان وجهين مختلفين تماماً من أوجه السياسة. ولنا أن نضيف هنا أن الاضطرابات الحالية التي تحيق بالاقتصاد العالمي ليست مجرد أعراض للأزمة المالية-الاقتصادية. فالصعوبات والمآزق كانت قد بدأت مع نشوب أزمة مالية خطِرة، سرعان ما تطورت إلى أزمة إنتاج. ولقد تزعزعت ديناميات الإنتاج بوجه عام، فيما دخلت مرحلة الانهيار في العديد من بلدان العالم. والأزمة قد امتدت آثارها لتطول المجال الاجتماعي، ولتبدأ من هناك بفرض وطأتها شيئاً فشيئاً على المجال السياسي أيضاً. ويبدو أنها لم تكتفِ بذلك، فشرعت في دخول خامس المجالات، وأعني به مجال المبادئ والأيديولوجيات. وهكذا، فإن الأزمة اليوم تلقي بظلالها على خمسة مجالات مترابطة فيما بينها، وهي المجالات: المالية، والإنتاجية، والاجتماعية، والسياسية، والأيديولوجية.

وعلى أي حال، فهذه ليست أزمة عامة من أزمات الرأسمالية التي تتمتع بقدرات فريدة على التكيف، وكما اتضح هذا جلياً في مناسبات عدة في الماضي، وكما ستكون عليه حالها في المستقبل المنظور. وبرغم ذلك، فإن الأزمة الراهنة تشكل انهياراً للأنموذج النيوليبرالي في جوهره. ففي الوقت الذي أصبحت فيه إفرازات الأزمة واضحة للعيان، كان هذا النموذج لا يزال يؤدي وظيفته بصورة جيدة إلى حد ما (بل على نحو لافت للنظر في بعض الأحيان) عن طريق التلاعب عملياً بمواقف الرأي العام وبالمسرح السياسي؛ وهي ممارسة تبدو معالمها واضحة أينما سادت الغلبة للتيارات

النيوليبرالية، ومثلما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ريجان يوم سادت "الريجانية" Reaganomics، أو في المملكة المتحدة إبان حقبة "التاتشرية"، أو في دول أمريكا اللاتينية بعدما أجازت تطبيق بنود "إجماع واشنطن" خلال تسعينيات القرن الماضي، أو في روسيا خلال ولاية بوريس يلتسين، أو في بولندا يوم جرى العمل بمبدأ "الصدمة من دون علاج" في مستهل عملية تحول هذا البلد إلى مرحلة ما بعد الاشتراكية.[13] ومن المهم الآن الحيلولة دون تمكن التيار النيوليبرالي –بعد أن أدخل على نفسه تغييرات وتعديلات "تجميلية" طفيفة– من بسط هيمنته مرة أخرى على المسار الرئيسي للاقتصاد العالمي.

ولم تكتفِ النيوليبرالية بما تقدَّم، فصارت تمهد الطريق أمام نشوء نظام اقتصادي غريب من نوعه عُرف بـ "اقتصاد الكازينو" casino economy؛ وهو الذي ينطوي ضمناً على فصل القطاع المالي عن بنية الاقتصاد الحقيقي، وإيقاع أكبر القطاعات والشرائح الاقتصادية والاجتماعية في دوامة المضاربات. فكان أن أفضت هذه العملية، التي بدأت بالفعل في سبعينيات القرن العشرين، واستشْرت كثيراً في السنوات الخمس والعشرين الماضية تحديداً، إلى تضخيم "فقاعة المضاربات" إلى مستوى غير مسبوق. وفي أثناء ذلك جرى ابتكار تلكم المشتقات المالية التي تتيح القيام بعمليات المضاربة على نطاق أوسع، التي كانت القيمة الكلية، لما ارتبط منها بتعاملات جرت في السوق المالية العالمية في عام 2007، قد قُدرت بأكثر من 600 تريليون دولار أمريكي؛ أي ما يكاد يعادل عشرة أضعاف قيمة الناتج الإجمالي العالمي لكوكب الأرض برمته. ويمكن القول، إجمالاً، إن انهيار سوق القروض ذات

السقف الائتماني المنخفض (أو العالية المخاطر) في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن هو السبب الذي يقف وراء الأزمة الراهنة (فهذا ليس إلا الفتيل الذي أشعلها)، بل إنها نشبت نتيجة للعلاقات المختلة غير الصحية التي تشكل واحدة من سمات النيوليبرالية المهمة التي ظلت قائمة لسنوات عدة مضت.

ومن هنا، فإن أي تفسير يرمي إلى تحميل انهيار هذه السوق مسؤولية الأزمة هو إما "مسعى نيوليبرالي" إلى التملص من المسؤولية الأخلاقية والسياسية والفكرية عن هذه الأزمة، وإما محاولة يُراد بها تبسيط هذه الظاهرة. وفي تقديري، ما تسبب في استفحال النزعات والتوجهات اللاعقلانية داخل هيكل الاقتصاد العالمي إنما هو الضعف التدريجي الذي أصاب موقع الدولة ودورها، وإلغاء الضوابط والقيود التي تفرضها على نحو منفلت ومدمّر؛ ما أدى في نهاية المطاف إلى اندلاع الأزمة التي نشهدها اليوم.

وبناءً عليه، فلم يكن من الممكن تفادي الأزمة قبل ثلاث سنوات. أضف إلى ذلك أن الجهود التي بذلت قبل 13 عاماً لم تكن على ذلك القدر من القوة والثبات والاتساق الذي يكفي لتغيير مسار الأحداث. وإذا جاز لنا الافتراض أن الأزمة كان تجنبها ممكناً قبل 30 عاماً، فإن هذه الفرضية، التي تتسم بالعمومية، تدفع إلى السطح استنتاجات مهمة تتعلق بالمستقبل؛ نظراً إلى أن هذه الأزمة لن تكون بأي حال من الأحوال آخر الأزمات الكاسحة التي ستُلقي بظلالها القاتمة على العالم. ولكن لا بد لنا، على المدى القصير، من الخروج بتقويم إيجابي لاستجابات السياسات الآنية (المالية والنقدية) التي

أُنتهجت لمواجهة الأزمة المالية: فزيادة المعروض النقدي كان تحركاً سلبياً؛ كما أن التوجه لضمان سلاسة أداء عجلة الاقتصاد، عن طريق "تزييتها" بأموال لا تحدث تضخماً، قد عاد بنتائج إيجابية على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والصين والبرازيل. ومع ذلك، فإن هذه التحركات في مجملها تشكل استجابة لـ "أعراض" الأزمة، وليس للأزمة ذاتها.

مثلث التنمية: القيم – المؤسسات – السياسة

لا غنى عن القيم والمؤسسات والسياسة في أي جهد يستهدف الوقوف على الأسباب المنهجية الشاملة التي تقف وراء الأزمة؛ فليس من الممكن إزالة أسبابها الجوهرية من دون تعديل منظومة القيم، وصوغ توجهات جديدة للمؤسسات ذات الصلة (قواعد اقتصاد السوق)، وتغيير الأسلوب المتبع في إدارة السياسات المعتمدة. وعلى صعيد الاقتصاد تحديداً، لا مناص من إيلاء اهتمام أعظم للظروف والبيئات الثقافية والاجتماعية؛ ولا بد –بالتالي– من الخروج بوصف جديد لأهداف العملية التنموية. ويصبح لزاماً أيضاً إدخال تعديلات جوهرية على المؤسسات التي يمكن من خلالها لاقتصاد عالمي، تزداد مكوناته ترابطاً وتكافلاً فيما بينها، أن يؤدي وظائفه على النحو الأفضل. فليس خافياً أن المنظومة المؤسسية الدولية الراهنة يمكن أن تسهّل شيوع الفوضى بدلاً من أن تسهم في بناء نظام عالمي مستقر. ومن هنا، فإن الاقتصاد العالمي المستقبلي يتطلب وجود مؤسسات تضمن تحقيق تنسيق سياسي على النطاق العالمي. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا تغيّر القيم، وبروز أهداف جديدة لعملية التنمية العالمية التي ننهض بها، فإنه يغدو من الضروري تطبيق آلية

مختلفة لإدارة السياسات المعتمدة، والانتقال حتماً بمركز الاهتمام إلى مستوى التنسيق العابر لحدود الدول وسلطاتها الوطنية. وهكذا، فإن كنا نريد حقاً تفادي الوقوع في أزمات كبيرة مستقبلاً، فلسوف يتعين علينا، إذاً، التحرك بمهارة وحذق بالغَين في إطار المثلث المحدد لعملية تنموية متوازنة على الصُّعد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

ولن يمكن لأي استراتيجية توضع لعملية التنمية والسياسة الاقتصادية أن تكون فعّالة إلا إذا كانت سترتكز على نظرية اقتصادية سليمة. و"نظرية التنمية التصادفية" سالفة الذكر تنطوي من الناحية الشمولية غير التقليدية على أجوبة للسؤال المتعلق بحالات الاعتماد المتبادل في عمليات التنمية بعيدة المدى. وهذا النمط الجديد من أنماط البراجماتية إنما هو نهج معياري يكشف عن إمكانية خلق مستقبل أفضل من خلال تطبيق هذه النظرية التي تتميز بثماني خصائص بنيوية أساسية:

1. الخروج من الطوق الفكري للنزعة الدوجماتية بصفتها أحد العوامل التي تؤثر من جانب واحد في عملية البحث عن إجابات لأسئلة محددة.

2. تجنب التبعية العمياء لأي أيديولوجيا أو نهج سياسي، والبحث –عوضاً عن ذلك– عن الحقيقة الموضوعية من دون الاستسلام للأعراف والقواعد التقليدية السائدة والمعطيات والوقائع التوافقية.

3. التخلي عن الانغماس الزائد فكرياً في محاولات تستهدف صياغة نظرية شاملة للنمو الاقتصادي؛ وإيلاء الاهتمام من باب أولى

لميزات معينة للظواهر والعمليات المرتبطة عضوياً بالإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي.

4. تبني مقاربة متعددة التخصصات من أجل إثراء الفكر الاقتصادي، من خلال إضافة مدخلات من علوم اجتماعية أخرى، ومنها بشكل خاص علوم: التاريخ، ودراسة المستقبل futurology، والجغرافيا، والقانون، والاجتماع، وعلم النفس، وعلم الإدارة، وتكنولوجيا المعلومات.

5. تطبيق الأسلوب المقارن للتحليلات الاقتصادية على نطاق واسع.

6. التحرك في سياق بيئة متعددة الأبعاد، سواء التاريخية والجغرافية والثقافية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية، أو تلك المتصلة بمشكلات محددة.

7. التفريق بين الغايات والوسائل المتبعة.

8. اعتماد مبدأ المرونة العملية التي تستجيب لعمليات البحث متعددة الاتجاهات عن علاجات تتلاءم مع حالة محددة وحساسة بعينها.

وعليه، فإن ثمة حاجة إلى بلوغ مستوى أوسع نطاقاً من البراجماتية، وإلى اختزال النزعات الأيديولوجية إلى أدنى حد ممكن. ولربما سيسهل علينا وصف هذا المستوى بـ "البراجماتية الجديدة"، نظراً إلى أنها ينبغي أن تستند إلى نهج جديد يتأتى من الفهم التحليلي والنظري الموصوف آنفاً.[14] وهو جديد أيضاً لأنه يأخذ في الاعتبار بصورة شاملة الظروف الجديدة غير المسبوقة التي

جاءت بها العولمة، والتي يُدار الاقتصاد اليوم في سياقها. ومتى ما تم، من ناحية، تطوير "نظرية التنمية التصادفية" بشكل وافٍ وملائم، وضمان تركيزها تحديداً على التحديات التي تواجه العملية التنموية، من ناحية أخرى، فهي ستقيم الإطار المناسب للأنشطة البراجماتية التي تنصبّ أساساً على حسم مشكلات بعينها. وعليه، فربما أمكننا وصف البراجماتية الجديدة بالمقاربة الصياغية (المعيارية normative)، و"نظرية التنمية التصادفية" بالمقاربة التوضيحية (التفسيرية descriptive). ونحن هنا، في واقع الحال، إنما نتحدث عن نظرية غير تقليدية للعلوم الاقتصادية، أو ما يمكن تسميتها، في سياق أوسع، نظرية للعلوم الاجتماعية تتركز على الممارسات والتطبيقات العملية. وبالمعنى الأعم، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي الذي أمسى اليوم ظاهرة عالمية، فهي تشكل سياسة أو استراتيجية للتنمية العالمية.

وعلاوة على ذلك، فإن "البراجماتية الجديدة" تعد نتيجة منطقية للمساق الفكري الاستقرائي المعروض، وهو ما يثبت أن من الضروري أيضاً انتهاج مقاربة جديدة للتعامل مع السياسات التي ترتكز على مبدأ التدخلية interventionism الذي تعتمده الدولة. فهذه ينبغي ألا تعني التدخل في العمليات الإنتاجية، بل حريّ بها توفير "معالجة ذكية" للأوضاع المعترف بها التي تقترن بهذه العمليات، مثلما ينبغي لها أن تكون سياسة مؤسسية عصرية. وعليه، فإنني لا أفترض أن النمط الجديد لسياسة التدخل يشكل إحدى الخصائص المستقلة، طالما أن عليها -أي السياسة- احتواء جميع الخصائص الثماني المشار إليها آنفاً لتتخذ منها دعامة لها. وهذا في تقديري هو البديل

الأساس لمذهب النيوليبرالية الذي تكشفت عيوبه، وفقد الكثير من صـدقيته في خضم الأزمة الحالية. وكي نتيقن من زوال هذا المذهب كلياً واختفائـه في غياهب التاريخ، فلا بد من استنباط بديل أفضل منه مـن النـاحيتين النظريـة والعملية؛ وهذا هو المـراد المتـوخى مـن "نظريـة التنميـة التـصادفية" ومـن "البراجماتية الجديدة".

الهوامش

1. انظر:

Grzegorz W. Kolodko, *Truth, Errors and Lies. Politics and Economics in a Volatile World* (New York, NY: Columbia University Press, 2011).

2. يرد في المرجع السابق مقترح لاعتماد معيار مختلف للنشاط والنمو الاقتصاديَّين يسمى "مؤشر الرخاء المتكامل" Integrated Prosperity Index (IPI)، حيث يتم تقويم الناتج المحلي الإجمالي بها لا يزيد على 0.4؛ أما ما تبقى من مقياس التقويم (0.6) فيشتمل على: تقويم وقت الاسترخاء والترفيه عن النفس، ووضعية البيئة الطبيعية، وتوزيع الدخل، والتقويم الذاتي للقيم الثقافية ومعايير العيش، والتصورات الخاصة لرأس المال الاجتماعي. وثمة مقاربة مماثلة كانت قد طرحت عبر "تقرير اللجنة المعنية بتقويم الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي"، التي كانت قد شُكّلت بناءً على اقتراح من الرئيس الفرنسي حينها نيكولا ساركوزي (http://www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/documents/rspport_anglais.pdf). وقد عُرض التقرير علناً في أثناء المؤتمر الذي عقد في جامعة السوربون، بتاريخ 14 أيلول/ سبتمبر 2009. أما الآن، فقد يتعين مضي ما يوازي فترة حياة جيل كامل؛ كي يحالف النجاح الحملة السياسية الفكرية المنهجية الرامية إلى ضمان التنفيذ التدريجي للتوصيات التي قُدمت بصيغة "مؤشر للرخاء المتكامل"، وأوردت في تقرير عام 2009 المشار إليه.

3. بمعنى أبسط، يمكن افتراض أن نصيب الفرد الواحد يساوي هذا المعدل المرتفع ناقصاً 1٪، إذا تذكرنا أن معدل نمو سكان العالم يزيد قليلاً على 1٪.

4. البيانات مستمدة من التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان **آفاق الاقتصاد العالمي** *World Economic Outlook*، والمنشور في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 وتشرين الأول/ أكتوبر 2008. وبخصوص بيانات الفترة 2009-2010، انظر:

"World Economic Outlook. Sustaining the Recovery," *World Economic and Financial Surveys* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2009).

5. توصف هذه الاقتصادات بـ "الاقتصادات المتقدمة" وفقاً للتسميات الفنية المعتمدة لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

6. في سياق الوثائق التي يعدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يُشار إلى هذه المجموعة من الاقتصادات باسم "الاقتصادات النامية"؛ غير أنها أصبحت، منذ عام 2004، توصف بـ "الأسواق الصاعدة". وليس واضحاً الفرق ما بين مصطلحي "النامية" و"الصاعدة"؛ فالبرازيل والهند، مثلاً، تُعاملان من جانب المنظمات المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز على أنهما "بَلدان ناميان"؛ في حين يصفهما المستثمرون العالميون بـ "السوقين الصاعدتين". وفي الجهة الأخرى، فإن التعامل مع بولندا وروسيا من قبل تلكم المنظمات وهؤلاء المستثمرين يتم من خلال اعتبار هذين البلدين "سوقين صاعدتين" أيضاً.

7. كان نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي الصيني (محسوباً وفقاً لمكافئ القوة الشرائية [PPP]) قد بلغ خلال الفترة ذاتها ما نسبته 46٪ و39٪ من المقياسين الروسي والبولندي، على التوالي؛ في حين كان هذا المؤشر قبل عقد من الزمن قد وصل إلى 31٪ و23٪ من المقياسين المذكورين (احتُسب نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لحسابات البنك الدولي لمكافئ القوة الشرائية). انظر أيضاً:
"IMF Data Mapper"; (http://www.imf.org/external/datamapper/index.php).

8. انظر:
Joseph E. Stiglitz, *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2010).

9. للمزيد حول العولمة، انظر:
Grzegorz W. Kolodko, *The World Economy and Great Post-Communist Change* (New York, NY: Nova Science Publishers, 2006); and Joseph E. Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2004).

10. وهو ما يعني، على الصعيد العالمي، أن المجموع الفرعي للحسابات الجارية الإيجابية والسلبية كان خمسة تريليونات دولار أمريكي؛ بينما بلغ الناتج العالمي الإجمالي 78 تريليون دولار (محسوباً بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية الحالية).

11. انظر:

Robert Skidelsky, *Keynes. The Return of the Master* (New York, NY: Public Affairs, 2009).

12. للوقوف على جوهر المدرسة النيوليبرالية، يمكن الرجوع إلى الدراسة القيّمة التي أعدها ديفيد هارفي:

David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

13. حول موضوع التحول ما بعد الاشتراكية، انظر:

Grzegorz W. Kolodko, *From Shock to Therapy. The Political Economy of Post-socialist Transformation* (Oxford: Oxford University Press, 2000); and Saul Estrin, Grzegorz W. Kolodko and Milica Uvalic (eds), *Transition and Beyond* (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2007).

14. للاطلاع على المزيد حول هذا الموضوع، انظر: Kolodko (2011), op. cit.

نبذة عن المحاضر

يُعد جيجوش كولودكو Grzegorz W. Kolodko واحداً من الساسة والمفكرين القياديين، ومن بين أبرز مهندسي الإصلاحات الاقتصادية البولندية، وأشهر خبراء السياسة الاقتصادية. شارك في عام 1989 في مفاوضات "الطاولة المستديرة" التاريخية التي تمخضت عن قيام أول حكومة في منطقة وسط أوروبا في حقبة ما بعد الشيوعية. وحين كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية (1994-1997)، قاد البروفيسور كولودكو بولندا إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وقام خلال عامي 2002 و2003 بدور مهم في دمجها في الاتحاد الأوروبي. وهو مؤسس مركز الأبحاث الاقتصادية للتحول والتكامل والعولمة (TIGER)، التابع لجامعة كوزمنسكي Kozminski في وارسو، ويتولى إدارته حالياً. وهو أستاذ جامعي، وباحث، وكاتب عمود صحفي، وخبير استشاري لدى عدد من المنظمات الدولية.

ألّف البروفيسور كولودكو العديد من الكتب والأبحاث الأكاديمية في مجال سياسات التنمية والتحولات المنهجية، التي نشرت بـ25 لغة، بما في ذلك:

- *From Shock to Therapy: The Political Economy of Post-socialist Transformation* (2000);
- *Globalization and Catching-up In Transition Economies* (2002);
- *The Polish Miracles: Lessons for Emerging Markets* (2005);
- *The World Economy and Great Post-Communist Change* (2006);
- *Truth, Errors and Lies: Politics and Economics in a Volatile World* (Columbia University Press, 2011).

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين
مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل
د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية
محمد سليم

4. إدارة الأزمـات
د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي
لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي
د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج
د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية
خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان
بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية
د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية
د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها
هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين
د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59 ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك برويست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بول بيرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشرف

148. الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو

149. التحديات والتحولات في العالم العربي

د. عبدالحق عزوزي

150. قراءة في الوضع الأمني في باكستان

سيد أطهر علي

151. أفغانستان: تحديات الانتقال إلى السلام

علي أحمد جلالي

152. مستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي

د. طارق رمضان

153. صراع العملات على الساحة الدولية

جون دريفيل

154. دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم

د. محمد سعدي

155. الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

الفارو دو فاسكو نيسيلوس

156. الديناميات الاستراتيجية للمحيط الهندي

فيجاي ساكوجا

157. الاقتصاد والسياسة في عالم مضطرب

جيجوش كولودكو

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم :

المؤسسة

العنوان :

ص.ب المدينة

الرمز البريدي :

الدولة :

هاتف : فاكس :

البريد الإلكتروني:

بدء الاشتراك (من العدد: إلى العدد:)

رسوم الاشتراك*

للأفراد.	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات.	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.

☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل

في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.

☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتعطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص. ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X



